حقوق الإنسان ..والمناعة من ظلم الملوك

✍ د. محمد عبد النبي.

أستاذ محاضر بكلية أصول الدين-جامعة الجزائر-

نجتمع في هذه الأيام لنناقش إحدى القضايا التي تفرض علينا على الرغم منا، بالأمس القريب كان الضعفاء يحرجون قوى الظلم والتحيز بحقوق الشعوب يرفعونها شعارا، تظاهرهم في ذلك إحدى القوتين، وتدور الدوائر أو تنتقم الأحداث منا ليستعيد الأقوياء زمام المبادرة فيحرجوا الضعفاء ومن كان يحميهم بحقوق الأفراد والجماعات.

كنا نغري النفس ونجبر الخواطر بقيم العدل والتسامح التي بحوزتنا، أو بصورة الضحية نستدر بها العطف ونغطي بها ضعفا نحس به إزاء من استهوتهم القوة، وراحوا يسيحون في الأرض زهوا بابتكار ينعمون به أو بسلعة يصدرونها.

وجاء الوقت الذي نغزى فيه في عقر الدار، ويسري التشكيك والمزاحمة حتى فيما كنا نملك من آخر المكتسبات، ولا نزال نحتمي بنصوص محدودة، أريد بها –خلود للشريعة– وممارسات تاريخية نسلخها من سياقها ونستظل بها ليواجهنا الخصوم بآخر إنجازات في هذا المجال، وندفع عنا الكيد بمآثر الماضي وإنجازات التاريخ. يحرجوننا بما قدموه، ونحسب أنا نُحرجهم بما فعله الأسلاف، يحمد تراثنا على مستوى الأفراد من يقول هاأنذا، ونصر نحن على مستوى الفكر والإنجاز على صنيع الآباء والأجداد.

حقوق الإنسان في الإسلام ثابتة بالدين، ولا ينكرها إلا معاند أو جاهل، مرعية بالضمائر والنفوس التقية الوجلة، لكنها مع الأسف خلت من الضمانات والحماية اللازمة التي فشلنا – كخلف– في تطويرها على مستوى النظر أو الأداء والسلوك.

لم يكن واردا فيما أحسب التفكير في إيجاد مثل هذه الضمانات في العهد النبوي أو العصر الراشدي لسبب بسيط وواضح هو أن شعلة الالتزام والتلاحم بين الحاكم والمحكوم كانت لا تزال قوية، وتمنع بالضرورة أي انحراف عن المبادئ أو انتهاك للحقوق، ولذلك لم تستحدث السجون إلا في أثناء خلافة عمر ﷺ، ولم تكن موجودة من قبل، حيث جاء هذا الأمر مجاراة لتقنين الحدود وإجراءات التقاضي[1].

لكن ضمانة الحاكم العادل كشخص،والركون إلى خلال التدين التي تمنع الظلم وتوعد بالعقاب عليه لم تلبث أن تلاشت مع اتساع الرقعة وتنامي الأهواء والنزوع إلى التسلط والاستبداد.

ولسبب من الأسباب أو لجملة منها لم يفلح العلماء في الخروج بمحاولات جادة –ولو جزئية– لحماية الحقوق والسهر على ضمانها، مع أنهم أجبروا الإنسانية لاحقا على احترام إبداعهم واجتهاداتهم في كثير من المجالات، ونظلم التاريخ والمناهج والأشخاص عندما ينساق البعض لمحاكمة غير عادلة لتراث الأمة، يُنظر فيها لتجاربها من خلال إنجازات العصر، لتدان بمنطقه وقواعده، والإنصاف يقتضي أن تقيّم التجربة من خلال المحيط والجوار، وألا يسحب الزمان والمكان من النظر والاعتبار.

ويرى البعض أن مما تميّز به المجتمع السياسي الإسلامي خلال عصور طويلة قبل تمكن الغرب منه "...تجريد الحاكم من أكبر سلطتين اتُخِذَتا سلاحا ضد الفرد في الغرب، وقامت كل الصراعات السياسية والدستورية من أجل تجريد الفرد من وقعها، ذلك هما سلطة الضرائب وسلطة التشريع"[2]. سلطة التشريع يخضعها الأمراء لأهوائهم وتقلباتهم، وسلطة الضرائب عاث فيها الإقطاعيون فسادا في الأرض.

ومن خصائص هذه الأمة قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي استوى أمامها الحاكم والمحكوم، ولكنها سرعان ما فقدت سلطتها عندما انحرف بها المتضررون عن وجهتها، وحشروها في قضايا جزئية بعيدا عن ساحاتهم ليوهموا بأنها منحصرة في إطار الملكيات الفردية لعموم الناس، بينما هي "في الأساس عملية تصحيحية ردعية لأي حاكم تحدثه نفسه بظلم الناس أو ببخسهم أشياءهم أو هضمهم حقوقهم"[3].

ويرقى الإمام بن تيمية بهذه الخاصية إلى المرتبة العليا عندما يجعل كل الولايات إنما شرعت للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[4]، ولكنها في النهاية ضمانات فكرية ذاتية قد يتجاوز بعضها الزمن، ولم نفلح عبر التاريخ في استخراج أو تطوير آليات تخدمها، وتبعث فيها التجدد والتمنّع على التطويع والإهمال، ذلك أن الدول الحديثة "...لا يترك الأمر فيها للنوايا الطيبة ولا لمكارم الأخلاق، وإنما توجد هناك آليات معينة تكبح جماح السلطة وتردها إلى جادة الصواب"[5].

لا يزال الدين ذاته يستخدم ذريعة للتفلت من الكلام حول حقوق الإنسان بدعوى أنه كفيل بحفظ الحقوق ومنع الانتهاكات، ولكي يبقى الغموض سيد الموقف عند التنازع، يتمكّنُ به المفلتون من حسم الخلاف لصالحهم، وإشهار الشعار لإسكات من يتساءل أو يستفهم أو يحتج.

ولكل شعاره ودثاره، فآخرون منا يلوذون بخصوصية الثقافة والتقاليد عندما يطلب منهم موقف، أو يرتجي منهم وفاق، أو يؤخذ عليهم خرق أو انتهاك.

وهي دعاية حق يراد بها التحلل من الالتزام والتستر على المعايب والعورات.

وعندما يقول ذلك الناشط بأن التشكيك في عالمية حقوق الإنسان والاحتماء بالخصوصية الثقافية والدينية من التحديات التي تواجه هذه الحقوق[6] فإنه يكون مصيبا إلى حد ما، ذلك أن هناك فرقا بين من يلوذ بالاستثناء تبرئة لساحة، ومن يلوذ به حفاظا على مبدأ أو حماية لنص.

ولذلك يعارض آخرون بأن هناك فرقا بين عالمية الفكرة وبين عالمية المرجعية، وينبغي الاعتراف بالخصوصية، إذ لا يمكن الإقرار بالتسوية –مثلا– في الميراث بين الرجل والمرأة، والذي يسعى إلى فرضه البعض انطلاقا من الإعلان العالمي[7].

وعلى كل حال، فإن هذه الخصوصية لا يشمل وجوب احترامها سوى بنود قليلة تتعلق بالإرث والحدود والإعدام الذي تنتهكه الولايات المتحدة نفسها.

وهناك أمر آخر يتورط فيه بعض المثقفين، ويؤصلون به انتهاكا يزينونه لمن يعنيهم الأمر، وهو أن الشعوب الجاهلة أو غير المتعلمة لا يمكن أن تفكر أو تبدع إلا بعد أن تتعلم وتسد رمقها، ولذلك ينبغي البدء أولا بخطط التنمية يُتدارك بها هذا النقص، ثم "يُتكرم" عليها بباقي الحقوق ؟! فهناك مدرسة سياسية في الولايات المتحدة ترى "أن الديمقراطية لا تنضج ولا تعطي ثمارها المرجوة –مهما اختلف شكلها– إلا في مجتمع يحقق تنمية اقتصادية حقيقية، أما الأولوية –تقول هذه المدرسة إن أردنا استتباب السلام– فيجب أن تعطى للتنمية، فكل الذي نشاهده من أزمات وتشنجات لها مظهر السياسة والأيديولوجيا هي في حقيقتها إحباطات شديدة نتجت عن فشل التنمية الاقتصادية الموعودة، هذه المدرسة تقول إن التنمية مطلب سابق على الديمقراطية، وهي حجر الزاوية في السلام والأمن المنشودين..."[8]، إنه نفس المنطق الذي يتعلل به البعض ليطلب الأمن قبل السلام.

وعند إثارة هذا الزعم يُستنجد بمثال دول جنوب شرق آسيا التي حققت نجاحا اقتصاديا دون مراعاة لحقوق الإنسان فيها، لكن جاءت الأحداث الأخيرة –في هذه الدول نفسها– لتنسف هذا الزعم[9] وتبطله من أساسه.

وعند النظر لا تقف هذه الدعاوى والتعاملات على قدم راسخة، إنما تستند إلى أساس غير متين من أعذار وتبريرات قد لا يقتنع بها أصحابها أنفسهم إن كانوا من ذوي الفهم

والإنصاف،وصحيح أن هناك تحفظات لها وجاهتها غير أنها لا تعني التحلل من الالتزامات أو التنصل من الاتفاقات.

والصحيح أيضا أن هناك زهدا في مثل هذه المعاهدات والمواثيق، لو خير البعض منا لما انحاز إليها البتة، ولما اعترف بها أساسا، وبعضنا الآخر يتحايل عليها بالتفسير والتأويل–لما أحرج بقبولها– لانعدام الإرادة الجادة في التطبيق والتنفيذ.

روي عن النبيﷺ قوله عن حلف الفضول:"لقد شهدت في دار عبد الله بن جذعان حلفا ما أحب أن لي به حُمُرَ النّعَم، ولو أُدْعى به في الإسلام لأجبت"[10].

وكذلك ينبغي أن نفعل مع هذه المواثيق والإعلانات –مع أنها أيسر في الإلزام والالتزام مما توحي به عبارة الحلف– حفاظا على حقوق البشر في أنحاء المعمورة.

وكما أن الحلف كانت ترعاه أوضاع غير سوية وتنفذون أشداء، فكذلك هذا الإعلان لم يكن لنا فيه دور، ولم نحظى فيه باستشارة، لأنه جاء عقب حرب عالمية أفرزت موازين قوى جديدة راعت من خلاله مصالح الأقوياء[11]، لكن لما كان أولَ إعلان إنساني تتفق عليه شعوب الأرض ويحدد لأول مرة أهدافا مشتركة للبشرية، وهو أيضا حصيلة وفاق بين القيم الدينية والغربية والشيوعية[12]، لما كان كذلك وفي ظل الأوضاع الجديدة آنذاك نال ما ناله من قبول واحترام.

كان الأسلاف أقدر منا على تمييز الفضائل واقتناصها، وأجرأ في البوح بخلال الخصوم والأعداء، عندما تثير الإعجاب بجمالها، وتقفز على الموانع والحواجز بمضامين الخير التي فيها، ولا يزال البعض منا ينتفض كلما ذكرت أمة بسبق، أو أُثني على تشريع أو سلوك بخير، يحسبه ارتدادا على حصن، يقيم من نفسه عليه حارسا، أو انتهاكا لحرمة إنجاز ليس له فيه نصيب.

وعندما سمع عمرو بن العاص المستورد القرشي ينقل عن النبيﷺ قوله : "تقوم الساعة والروم أكثر الناس..." استوثقه مستغربا، إذ لا تقوم إلا على شرار الخلق، ولما أكد له المستورد ذلك قال عمرو في عبارات بليغة تنِمّ عن إعجابِ قويٍ لا يخشى من ذكر محاسن الآخرين ولو كانوا على غير دينه:"...إن قلت ذلك إن فيهم لخصالا أربعا، إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة عند مصيبة، وأوشكهم كرّة بعد فرّة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف! وخامسة حسنة جميلة: وأمنعهم من ظلم الملوك"[13].

وانظر إليه ﷺ وهو يفرد الخامسة بالذكر، ويصفها بالحسن والجمال، ويعبر عنها بالمناعة يتواطأ عليها القوم، فتحرس الجسم، وتلفظ الأدواء، التي لا تستهل التسلّل إلا على هرِمٍ أو

متجرّد.

وينبغي أن نصارح النفس ونواجه الحقائق والواقع إذ لا يمكن اقتراح أو فرض منظومة تستلهم التراث والتقاليد، وتخدم الأهداف والمصالح دون غطاء من القوة يظللها، أو سياج من الحدود يحميها وعندما لا نملك البديل المبدع والمقنع فلا مجال إلا للاصطفاف خلف حملة القوة والمبادرة.

وإذا كان هناك من بديل نفكر فيه ويغري الآخرين، فينبغي أن يكون ضمن محاولات حضارية جادة تصدق فيها النوايا، وتجتمع عليها كل الإرادات، وتسود فيها أجواء الثقة والاطمئنان، يواريها سلوك مماثل يُتوافق فيه على المصالح العليا، وتُستبعد منه مناورات الساسة.

و إني لأستغرب كيف يدعى –في مسائل فقهية عويصة لكنها جزئية– إلى التئام المجامع للاجتهاد الجماعي، ولا نتداعى إلى مثل هذا الاجتماع والإجماع لمناقشة القضايا الكبرى والمسائل الجوهرية التي تتصل مباشرة بالهوية والثقافة والمصير.

هذا البديل المقترح هو الذي يمكن أن يواجه ما يسمى بالنظام العالمي أو يقلل من خسائره المحتملة، لأن زحفه أو فوضاه ستنال من الضعفاء وحدهم، وستتهاوى حصون الفكر الأخيرة التي نلوذ بها إن لم نتدارك الأمر، بعد أن تهاوت أو كادت خطوط أمامية كنا نعدها بالأمس القريب عناوين للفخر نزهو بها.

وهاهو ذا زعيم هذا النظام يهدد من طرف خفي من كان يقارعه بتوازن الرعب بأنه لا يمكنه تحدي قواعد الاقتصاد العالمي، لأنه إن فعل ذلك يكون كمن يتحدى قانون الجاذبية[14].

وعضو الكونغرس الأمريكي كان اكثر صراحة وتبجحا وتيها وهو يقول: "إن الولايات المتحدة التي تصدر للعالم كل شيء حان لها أن تصدر له قيمها"[15]. قال هذا وهو يناقش مشروع قانون لحماية الأقليات الذي أجيز فيما بعد ويسمح له بمعاقبة الدول التي يثبت انتهاكها لحقوق الأقليات لديها، وهو ما جعل الأكاديمي المشهور "هشام شرابي" يصفه بأنه استعمال للدين للهيمنة على العالم، وهو في نفس الوقت سلوك قائم على النفاق الأخلاقي والصفاقة السياسية[16].

إنه منطق القوي الذي يتلمس العثرات ويتحسس الفجوات فتغريه كثرتها بالتسلل، وتستهويه الجدر الواطئة بالقفز على الإحرام والحرمات، ولو سدت المنافذ لأنتصب من يُتعلل بهم دون دفع للدفاع عن ساحة يوشك الأغيار أن يقعوا في حماها، أو لما احتيج إلى مرافعة، فينبئ العفاف

عن نفسه، وتعلن البراءة عن طهرها.

ولما سئل الدكتور المصري القبطي المعروف "ميلاد حنا" عما أثارته صحيفة "الصنداي تلغراف" البريطانية حول التجاوزات التي أصاب رذاذها الأقباط أجاب بأنها مبالغ فيها، وأفاد السائل بأن الهرم لو اهتز برمية رام للحق الذم من استُهْدِف بالرمي دون الحَجَرِ أو من رماه[17].

إنه مزاج الأقوياء في هذا النظام العالمي الذي يضيق بالتردد في الوفاء بالالتزامات فيستعيض عن تهديد السر والإيحاء بتهديد الإعلان والتصريح، ولما ضاقت وزيرة الخارجية الأمريكية بتلكؤ أو تململ رمقته عن بعد تمارسه أطراف عربية بعد اتفاقية "نهر ريفر" أعلنت تبرمها وتلويحها قائلة بأن ما يجري ليس مباراة في كرة القدم يُكتفى فيها بالتفرج ؟!.

إنه نفس المنطق الذي استضاف –بدعوة منه وضمانة– حليفا له يتمتع بالحصانة "الأبدية" ليُلْقي عليه القبض بتهمة خرق حقوق الإنسان، وليَبْحث من خلاله في الأسس القانونية لمحاكمته وتسليمه لمن يطلبه، –وهم كثر– إنها لوحة **Wanted** التي كانت تظهر في أفلام رعاة البقر عممت بحكم العولمة وسيادة القانون الواحد.

لقد ازدادت حماسة هذا المنطق وكثرت آلياته بعد التوحد والتفرد، وضُيِّقَتْ فيه الحلقة على كثير ممن كانت تسمح لهم هوامش التعدد والتنافس بالتفلت والنجاة إلى حين، وهاهو أحدُ من يتهمون بالجرائم النازية ضد اليهود يُحاكم وقد فاقت سنه التسعين.

إلا أن هذا الحزم لم يلتفت بعد –ويبدو أنه لن يلتفت– إلى إجرام أشد وانتهاك أخطر لحقوق الإنسان مثلّه ولا يزال يمثله شارون ومن على شاكلته.

وهنا يأتي الكلام عن انتقائية يمارسها سادة النظام الجديد في كلامهم حول حقوق الإنسان، حيث يُنتقدون بشدة على ازدواجية في الدعوة لهذه الحقوق وفي تطبيقها، وهناك من يرى بأن من أكبر مثالب الغرب الآن هي ازدواجية المعايير لديه والكيل بمكيالين[18].

إنها مزاعم يرفضها الغرب ليقر بها آخرون لا يمثلونه –رسميا– بمزاج يطفح بالتبجح والصفاقة، إذ يقول أحدهم لما سئل عن هذا الأمر: ومن قال إن لأمريكا مكيالا واحدا ؟! لها عشرات المكاييل، ويجب أن يكون الأمر كذلك، مكيال للأصدقاء، وآخر للأعداء، وثالث لأهل البترول، ورابع لغيرهم الخ... [19]، ولما تكاثرت الشكاوى من قبل بعض الضعفاء والمتحسرين على علاقات يبغونها حميمة ومتساوية في أحد مناطق الصراع المشهورة التي تزدحم فيها المعايير، وأمام إحراج لم يجدوا بدا من التخلص منه قال أحد الرسميين الأمريكيين القدامى لما سئل عن

هذه الازدواجية "الانحياز الأمريكي واقع، ولن يتغير...وأن تساوي أمريكا بين الطرف العربي والطرف الإسرائيلي فهذا لن يحدث، ولن ندخل في الأسباب"[20] ومن المواقع الأخرى التي تمارس فيها الازدواجية ويتعطل فيها التنفيذ حتى وإن توفرت الإرادة العجز عن منع الانتهاك الجماعي لحقوق الإنسان في العراق والبوسنة ورواندا، بل إن ما يجري في العراق من عقوبات وحصار هو خرق للقوانين الدولية "وأسلوب من أساليب الإعدام البطيء للشعوب"[21]، تقوم به راعية النظام الدولي الجديد الذي يُلوِّح بحقوق الإنسان كورقة يضغط بها على من يشاء.

ولذلك نراها تطالب بالديمقراطية وباحترام حقوق الإنسان في بلد وقد ترفع صوتها بذلك، ولا تطالب بذلك في بلد آخر تربطها به مصالح قوية، أو صوتها بذلك لا يكاد يُسمع.

ولسبب من الأسباب لا نعلمه تكاد الولايات المتحدة تكون الدولة الوحيدة في العالم التي لم توقع على قوانين حماية الطفل والتمييز ضد المرأة[22].

ومن المفارقات أن الدعوة إلى إنشاء محكمة دولية دائمة تقف ضدها الإدارة الأمريكية والحزب الجمهوري على السواء[23]، ويخشى البعض[24] –في حال أنشئت هذه المحكمة المقترحة– أن تستخدم للأغراض الأمريكية ولتكريس الازدواجية .

ومن التحديات الأخرى في ظل العولمة واقتصاد السوق هو ما بدأ يجري من انتهاك على المستوى الاقتصادي والثقافي أيضا، بعد أن كانت الحقوق المدنية والسياسية هي وحدها المنتهكة[25].

وعلى كل حال، فلسنا وحدنا الذين نشكو من ازدواجية المعايير، بل حتى بعض "الأقوياء الصغار" يرفعون عقيرتهم بالاحتجاج على التمييز ضدهم، ومعاملتهم معاملة خاصة–فيما يزعمون– ويلحقهم الضرر بسببها، فهاهو "نتنياهو" يحتج قائلا:"إن إسرائيل لا تحاكم وفقا لمعايير دولية مألوفة، هذه معايير ليست ثنائية الوجه بل هي ثلاثية الوجه، هنالك معيار للأنظمة الاستبدادية العربية، ومعيار آخر للدول الديمقراطية، ومعيار ثالث خاص بإسرائيل..." [26].

ومهما يكن من أمر، فسيبقى الاحتجاج على انتقائية تمارس أو ازدواجية تفرض، يجأر بهما كلُّ من أحس ضررا وقع عليه، أو لاقى إحراجا ناله، كُشف به انتهاك، أو أُطّلِع فيه على ما يسيء إلى صورة، أو يشوش على شعار.

لكن هذه الأخطاء أو الخطايا لا تنقص من قيمة هذه المواثيق، أو تعفي من وقَّع عليها من التزاماتها، وقد يكون الخرق مسموحا به أو ببعضه ولكن إلى حين، وبعض دول العالم الثالث الغنية

التي تستقبل العمالة الوافدة لديها تسارع بالتخلص التدريجي من هذه العمالة –التي لا تتمتع بالحقوق الأساسية المعترف بها– قبل أن تجبرها القوانين العالمية على ما لا تحبه ولا ترضاه من حرية تشكيل النقابات، وتجنيس المقيمين، إلى غير ذلك مما تراه هذه الدول يخل بتركيبتها أو أعرافها.

لامناص من الاعتراف بأن العالم الغربي قد قطع أشواطا في مجال احترام حقوق الإنسان، وأنشأ لذلك آليات للمتابعة وكشف الانتهاكات التي قد تترتب عنها عقوبات تفرض بقوة النظام الدولي وسيادته، وليس صحيحا أن منظمات حقوق الإنسان الغربية تتجاهل أو تتغافل عن خروقات تحصل هنا أو هناك، فهذه ادعاءات يلقيها المتضررون لدفع غائلة التهم، والاستمرارِ في ردود الأفعال، والانزواءِ في خانات الدفاع.

بل إن هذه الانتقائية يمارسها الضعفاء والمتهِمون أيضا من خلال اختيار فقرات تقرأ أو تنشر من تقارير هذه المنظمات، وتغض الطرف عما لا تريده أو يسيء إلى سمعتها.

أزعم أن هذا القرن الذي نوشك أن نودعه أو يودعنا قد عرف إنجازات واضحة في هذا المجال من خلال إبداع آليات تساير الفكر المتجدد، وتقضي على ممارسات بغيضة تسيء إلى الإنسان وتخالف النهج الرشيد.

وأحسب أيضا أن السعي الحثيث للحفاظ على البيئة من خلال منظمات أو أحزاب ندبت نفسها لإزعاج من يلْحِقُ الضرر بصحة الإنسان أو بجمال الطبيعة – أحسبه فكرا مبدعا تنبه أصحابه لنوازع عنصرية يتخلص الغرب بها ومن خلالها من نفاياته، ليلقيها في بعض دول العالم الثالث.

وبالمقابل، هناك محاولات محتشمة لكنها جادة تقوم بها منظمات عربية وإسلامية –على مستوى الفكر والممارسة– لإنشاء تقاليد لهذه الحقوق في مجتمعاتنا، تستهدي بثقافة الأمة وتلتزم بمواطآت العالم المتحضر، الذي يبدو أنه بدأ بالتفتح على الآخرين، والإقرار بوجود قواعد نظرية –على الأقل– في الثقافات الأخرى، حيث عقد مؤتمر لحقوق الإنسان في الإسلام في جنيف برعاية الأمم المتحدة في **98.11.09**

غير أن هناك عوائق كثيرة تتربص بهذه المحاولات ليس أقلُّها خلو المجتمع من ثقافة لحقوق الإنسان يعتنقها، ويدافع عنها ويحميها، ذلك أن الانتهاكات ليست فقط على المستوى السياسي

بل يتعدى الأمر ذلك، بدأ بالعائلة وانتهاء بالشركات الكبرى التي تنتهك حقوق العمال لديها[27].

لكن ينبغي الحذر هنا من أن يتفصد البعض توجيه هذه الثقافة –عالميا– بما يخدم أجنده معينة، وأن يُستغل هذا الأمر لخدمة التطبيع مع العدو الصهيوني، ولنشر الفكر التغريبي وقوانين العولمة.

ستبقى العواطف والمصالح ميدانا لصراعٍ بين إرادات يلوذ بعضها بالحق شعارا يرفعه، عندما تُعوزه أسانيد يشهرها، وتحتمي أخرى بقوة تُمِدها بزهو تحس به، وتُمِرّ بها ما تشاء من قيم، عندما تستجيب لمصالح تقدرها، ولن يُكتسب حق أو يُستعاد ما بقي الرِهان على الأغيار، يتقاذفون حقوقا ضُيعت، أو يتناوبون إهمالا يتتبعه الضعيف بحسرة، وسيصيب النفوسَ رهق وعنت، طالما بقيت أعناق تشرئبّ إلى سراب يحسبه الظمآن ماء، ولن يُنصر المتضررون إلا من داخل ساحاتهم، يسارعون إلى مواطآت يُجمعون عليها، ويقتنعون بخلاف الرجولة والنجدة يحيلونها إلى مواثيق، يلزمون النفس باحترامها، ويقدمون الدليل يباهون به من يترقبهم، ويبطلون ادعاء زائفا بسبق، أو شعارات رائجة تعلوها أنفاس زهو لا يكتمها إلا بديل يرقى عن الرِيَب والأغراض، وبغير هذا لا نملك إلا أن نصطف وراء عائل يتيه كِبرا، يوحي مظهره بكفاية مدعاة، وقد لا يملك المسكين قوت يومه.

الهوامش

1– منظور الدين أحمد: النظريات السياسية الإسلامية في العصر الحديث. 174، ترجمة عبد المعطي قلعجي وعبد الجواد خلف، سلسلة منشورات جامعة الدراسات الإسلامية،كراتشي، باكستان.ط1. 1988.

2– عبد الله النفيسي: في السياسة الشرعية. نقله عنه محمد أحمد مفتي وسامي صالح الوكيل: النظرية السياسية الإسلامية في حقوق الإنسان الشرعية. ص89. سلسلة كتاب الأمة. ط1. 1990.

3– ابن تيمية: مجموع الفتاوى 81/28. المرجع السابق.

4– يحي الجمل: لجم السلطة. مجلة العربي. ص 78. عدد جويلية 1993.

5– كمال السماري: المسؤول الإعلامي لمنظمة العفو الدولية. قناة أبو ظبي الفضائية.1998/09/02

6– عزام التميمي: الأمين العام لمنظمة ليبرتي لحقوق الإنسان. المرجع السابق.

7– محمد الرميحي. "مثلث مشاكل العرب والمسلمين". مجلة العربي. ص 23: جويلية 1994 .

8- مارك صاغية. مسؤول بمنظمة العفو الدولية. هيئة الإذاعة البريطانية. 1998/06/19.

9- ابن هشام. السيرة النبوية 134/1. تحقيق مصطفى السقا وآخرون.بدون تاريخ طبع ولا مكان.

10- لاحظ القاسم المشترك مع حلف الفضول من حيث مجيئه أيضا بعد حرب الفجار طويلة الأمد بين القبائل،حيث تعاقدت قبائل قريش "وتعاهدوا على ألا يجدوا بمكة مظلوما من أهلها وغيرهم ممن دخلها من سائر الناس إلا قاموا معه،وكانوا على من ظلمه حتى ترد عليه مظلمته". المصدر السابق.

11- منصف المرزوقي: ناشط في حقوق الإنسان. هيئة الإذاعة البريطانية. 1998./06/05

12- صحيح مسلم: كتاب الفتن وأشراط الساعة. باب تقوم الساعة والروم أكثر الناس 176/8.

13- صوت أمريكا: 1998/09/02.

14- هيئة الإذاعة البريطانية. 1998/10/15.

15- المرجع السابق.

16- هيئة الإذاعة البريطانية. 1998./11/05

17- محمد سليم العوا: قناة الجزيرة الفضائية. 1998/07/19.

18- المرجع السابق.

19- روبرت نيومن: السفير السابق في السعودية. مركز تلفزيون الشرق الأوسط. 1996./11/08

20- عبد الحسين شعبان: رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان. قناة أبو ظبي الفضائية. 1998/09/02 .

21- كمال السماري: مرجع سابق.

22- مارك صاغية: مرجع سابق.

23- عبد الباري عطوان: رئيس تحرير صحيفة القدس العربي: هيئة الإذاعة البريطانية. 1998./06/19

24- كمال السماري: مرجع سابق.

25- نتنياهو: مكان بين الأمم. ص181. ترجمة محمد عودة الدويري. الأهلية للنشر والتوزيع.ط2. 1996.

26- منصف المرزوقي: مرجع سابق.